مجلة ببليو فيليا لدراسات المكتبات والمعلومات / المجلد: 03/ العدد: 12 [ديسمبر 2022]. ص.ص 12-23

ISSN:2661-7781

البنية الموحدة للأوراق العلمية المقدمة إلى المجلات العربية المتخصصة في علم المعلومات والمكتبات لمتطلبات الإتاحة الرقمية

The unified structure of scientific papers submitted to Arab journals in the information and library science for the requirements of digital availability

أ.د. طلال ناظم الزهيري[1]*

[1] الجامعة المستنصرية (العراق)، drazzuhairi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/07/21	تاريخ القبول: 2022/10/10	تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص

لا تزال المجلات العربية بشكل عام، والمتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات بشكل خاص، تتخلف عن نظيراتها العالمية فيما يخص وجود بنية موحدة للأوراق العلمية، اذ يكتفي معظمها بوضع ضوابط وشروط للنشر والتي غالبا ما تكون متقاربة مع بعضها البعض إلى حد التشابه. بالتالي، يهدف البحث إلى بيان أهمية وجود بنية عربية موحدة للأوراق العلمية تعتمدها المجلات العربية المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات. كما يهدف البحث إلى تقديم مقترح مفصل لبنية عربية موحدة للأوراق العلمية قابل للنقاش والتعديل ليكون نواة لبنية متكاملة تتفق عليه الجهات والمنظمات والجمعيات العربية المتخصصة لإقرارها واعتمادها لتكون أول بنية عربية موحدة للأوراق العلمية على مستوى العالم العربي تتلاءم مع متطلبات الاتاحة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: ضوابط النشر، المجلات الأكاديمية، مجلات الوصول الحر، المجلات الإلكترونية. النشر العلمي، الاتصال العلمي.

Abstract

Arab journals in general and specialized in the field of information science and libraries in particular still lag behind their global counterparts due to the lack of a unified structure for scientific papers, as most of them

* **المؤلف المرسل:** أ.د. طلال ناظم الزهيري ، **الإيميل:** drazzuhairi@gmail.com

are satisfied with setting controls and conditions for publication that are often close to each other. Therefore, the research aims to show the importance of a unified Arab structure for scientific papers adopted by Arab journals specialized in the field of information and libraries. The research also aims to present a detailed proposal for a unified Arab structure for scientific papers that can be discussed and modified to be the nucleus of an integrated structure agreed upon by specialized Arab bodies, organizations and associations for approval and adoption to be the first. The Unified Arab Structure for Scientific Papers.
***Keywords**: publishing controls, academic journals, free access journals, electronic journals. Scientific publishing, scientific communication.*

مقدمة

يعد النشر العلمي أحد أهم الممارسات الأكاديمية للعلماء والباحثين في مختلف صنوف المعرفة إذ ينظر له على إنه أكثر قنوات الاتصال العلمي الرسمي قبولاً وانتشاراً في الأوساط الأكاديمية والعلمية. لهذا السبب تحظى المجلات العلمية باهتمام متزايد من قبل المنظمات والمؤسسات العلمية والتعليمية حتى أصبحت من أهم ركائزها كونها المنفذ المفضل لنشر البحوث والدراسات العلمية فضلاً عن أهميتها بوصفها أهم مصادر المعلومات في الوقت الحاضر، ومع هذه الأهمية تزايد عدد المجلات العلمية بشكل كبير جداً لذا كان لا بد من إقرار معايير ومواصفات شكلية وتنظيمية تحافظ على رصانتها ومكانتها العلمية وتضمن أطر موحدة تحظى بقبول الأوساط الأكاديمية واليوم لا تكاد تخلو أي مجلة علمية رصينة من وضع ضوابط النشر الخاصة بها. وهذا الأمر أصبح من أهم بنود الاعتمادية لأي مجلة بصرف النظر عن التخصص الموضوعي أو فترات الصدور ومع انتشار مبادرات الوصول الحر قامت بعض المجلات بتعديل بعض بنود تلك الضوابط لتكون أكثر ملائمة لأغراض الإتاحة الرقمية مع هذا نجد ان الباحث العربي بشكل عام سواءً من احترف الكتابة أو من لا زال في بداياته، غالبًا ما يباشر في كتابة ورقته العلمية قبل ان يقرر أين سينشرها بالتالي يجد نفسه ملزم بتعديل ورقته لتتوافق مع ضوابط هذه المجلة أم تلك. وفي حالة رفضها يعيد توجيهها إلى مجلة أخرى بعد ان يكرر عملية التعديل. على العكس من الباحث الغربي، الذي اعتاد على كتابة الأوراق العلمية بعد ان يقرر متى ينشرها وفي أي مجلة، بالتالي هو مطلع مسبقًا على شروط وضوابط تلك المجلة.

اما المشكلة الأكثر تعقيدًا، هي ان المجلات العربية بشكل عام، والمتخصصة في المعلومات بشكل خاص، ليس لها معيار محدد متفق عليه لبنية الأوراق العلمية، والذي يراد منها توزيع محتوى الأوراق العلمية على أقسام ثابته بمضامين متغيرة. بالتالي نجد ان البحوث والدراسات العربية في مجال المعلومات غالبًا ما تكون طويلة نسبيًا وقد يتجاوز عدد صفحاتها الأربعين صفحة أو اكثر ، وتختلف فيما بينها في توزيع المحتوى، مقابل هذا تجد ان الأوراق العلمية في المجلات العالمية موجزة، وفيها تركيز دقيق على أصل الموضوع، حتى ان بعض الأوراق لا يتجاوز عدد صفحاتها الثلاثة فقط، والسبب في هذا التباين يرجع إلى نظام النشر في المجلات العالمية ملتزم بمعايير محدد لبنية الأوراق العلمية بالإضافة إلى تعليمات النشر و القوالب المتعارف عليها، في الوقت الذي لا نجد لحد الآن معيار عربي موحد لبنية الأوراق العلمية يأخذ بنظر الاعتبار خصوصية اللغة العربية و التخصص الموضوعي لهذا نعتقد إن وجود معيار عربي موحد لبنية الأوراق العلمية يستجيب لمتطلبات الإتاحة الرقمية وتلتزم به المجلات في تخصص المعلومات، سوف يكون له أهمية كبيرة في توجيه المسارات البحثية إلى الموضوعات الأكثر حداثة، ويقلل إلى أدنى حد ممكن من التكرار والإسهاب والإثراء غير الضروري، ويسهم في تبسيط إجراءات البحث وتقليص المدة المخصصة لمتطلبات الفحص والتحكيم. فضلاً عن أهميته في تحقيق التقارب مع نمط النشر في المجلات العالمية. لذا نسعى في هذا البحث، الى التعرف على مبادئ اعتماد بنية الأوراق العلمية في المجلات العالمية ومحاولة الافادة منها في تقديم بنية عربية موحدة متوافقة مع طبيعة المجلات العربية المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات، خاصة تلك التي توفر الإتاحة الرقمية لأعدادها.

1. بنية الأوراق العلمية

قراءة الأعمال الأدبية يتطلب من القارئ السير في نمط تسلسلي من البداية حتى النهاية، وهذا الأمر مفروض عليه من الكاتب الذي التزم هو نفسه بثوابت البناء القصصي، ذلك البناء الذي جعل من الأحداث حلقات مترابطة يكمل بعضها البعض ويفهم اللاحق من السابق. في الأعمال الروائية على سبيل المثال، هناك ثلاث أجزاء للرواية (البداية، الحبكة، النهاية)، بالتالي لا يمكن تجاهل البداية والانتقال إلى الحبكة أو تجاهل الحبكة والذهاب إلى النهاية[1] هذا الأمر سوف يفقد القارئ المتعة ويبعده عن فهم الرسالة التي يريد الكاتب إرسالها اليه. أما في الأوراق العلمية فالأمر مختلف نوعاً ما فقراءة الورقة العلمية لا يتطلب دائما النمط التسلسلي وان كان هو الخيار

الأفضل لفهم أشمل وأعمق. لكن تجاهل النمط التسلسلي لا يحدث الضرر ذاته كما في الأعمال الأدبية. لأن طريقة قراءة الأوراق العلمية يمكن ان تختلف من قارئ إلى آخر. وذلك وفقاً لغاياته وأهدافه من الورقة العلمية. اذ يكتفي قسم منهم بالاطلاع على المستخلص وآخرين يذهبون إلى المقدمة والبعض منهم يفضل البدأ بالنتائج وطريقة المعالجة وهكذا. هذه الحرية في الاختيار كانت بحاجة إلى وجود بنية موحدة لبناء محتوى الأوراق العلمية يتوافق مع طبيعية التخصصات العلمية وينسجم مع منهجية البحث العلمي فيه.

وفي هذا السياق يشير Day, R. A [2] إلى أن التجربة العلمية لن تكتمل حتى يتم نشر النتائج وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين البحث العلمي والكتابة العلمية. ولطالما اجتهد العلماء في الطريقة التي يقدمون فيها نتائج أبحاثهم إلى الأقران، وذلك من خلال إعدادها على شكل ورقة علمية لتجد طريقها للنشر في المجلات المتخصصة باعتباره الطريقة الفضلى للاتصال العلمي.

وهنا يذكر Laakso, M., Welling, P., & Bukvova, H. [3] إلى ان النشر العلمي شانه شأن العديد من المبادرات الأخرى الموجهة إلى تقديم المحتوى وتشاركه، كان قد شهد تحديات وفرصًا جديدة مع التبني الواسع للإنترنت. خاصة بعد ان تطورت معايير تكنولوجيا الويب بسرعة كبيرة. اذ يتم تقديم مقالات المجلات بشكل متزايد واسترجاعها في تنسيقات رقمية عبر الإنترنت بدلاً من المجلدات الورقية المطبوعة. الأمر الذي شجع معظم المجلات الرصينة الى النشر الرقمي كخدمة تكميلية لإصداراتها الورقية. وتجدر الإشارة إلى ان معظم المجلات العلمية كانت قد تخلت عن إصداراتها الورقية مقابل التمسك بالنسخ الرقمية منها، خاصًة بعد ان تم حل مشكلة التمويل بتحويل الإنفاق على الباحثين أنفسهم. هذا التوجه الجديد للنشر العلمي تطلب من المجلات تغير بعض البنود الخاصة بضوابط النشر وبنية الأوراق العلمية.

واليوم عندما نفحص الأوراق العلمية الحديثة، نرى تشابهاً معيناً فيها على مستوى التنظيم والشكل. هذا التشابه مستمد من حقيقة أن معظم الأوراق البحثية في العلوم معده بالطريقة نفسها وتظهر في بنية موحدة تعرف باسم [**IMRaD**] وهي تمثل الحروف الاولى من **[Introduction, Method, Result, and Discussion]** وهو مصطلح يشير الى الشكل والإسلوب الذي تعتمده المجلات العلمية وتلزم به الباحثين عند كتابة أوراقهم العلمية.

وفي هذا الصدد يذكر كل من Nair& Nair (2014) [4] أن المعهد القومي الأمريكي للمعايير: [**American National Standards Institute** ANSI] كان قد اعتمد هذا المعيار لأول مرة عام (1972). لكنه تأخر إلى عام (1979) حتى طبقته معظم المجلات العالمية ليكون بنية موحدة

ISSN:2661-7781

للأوراق العلمية. ولقد قدم Nair& Nair (2014)[5] تفصيل للأقسام الرئيسية للمعيار وكما مبينة في الجدول التالي:

القسم	المضمون
العنوان	عن ماذا يدور موضوع الورقة
بيان التأليف	اسماء وعناوين الباحثين المشاركين في كتابة الورقة
الكلمات المفتاحية	كلمات معبرة عن مضمون الورقة دون تكرار لما ورد في العنوان
المستخلص	وصف ملخص لمضمون الورقة
المقدمة	اهداف الورقة واهميتها والمشكلة التي تحاول حلها
المنهجية	الإجراءات والأدوات التي استخدمها البحث لإنجاز الورقة
النتائج	ما الذي توصلت اليه الورقة
المناقشة	ما الذي تعنية النتائج وما هي التفسيرات حولها
الاستنتاجات	ما هو الممكن وغير الممكن في ضوء النتائج
الشكروالتقدير	العرفان للجهات والافراد الذي قدموا العون للباحث
المصادر	المراجع التي استخدمها الباحث
الملاحق	المواد والوثائق التي اعتمد عليها الباحث

جدول 1: يبين الأقسام الرئيسة لمعيار IMRaD

من ناحية أخرى، وجدنا أن المجلات العربية المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات، لا تضع لنفسها بنية موحدة متفق عليه للأوراق العلمية، وتكتفي بوضع ضوابط وشروط للنشر قد يرد فيها تنويه عن تسلسل المحتوى، وبعد فحص تلك الضوابط في المجلات العربية المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات الموضحة في الملحق رقم (1)، يمكننا تلخيص أهم البنود المشتركة على النحو التالي:

1. الجوانب الشكلية والتنظيمية .تشارك جميع المجلات التي تم فحصها في وضع المتطلبات التنظيمية والشكلية على الورقة العلمية المقدمة .مثل الحد الأقصى لعدد الصفحات ونوع الخط وحجمه وطريقة إدراج الجداول والأشكال والصور.
2. حقوق الملكية الفكرية. هناك شبه اجماع بين المجلات في اعلام الباحثين ان ملكية الورقة العلمية تتحول إلى جهة النشر بعد نشرها. وتحمل الباحث مسؤولية الامانة العربية.

3. الأصالة والجودة العلمية .يذكر فيها أهمية البحث كونه أصليًا ولم يتم نشره مسبقًا في مكان آخر.
4. التحكيم والتقييم. وهي تعليمات خاصة بالطريقة التي تتبعها المجلة في تحكيم الأوراق العلمية.
5. الاستشهاديات المرجعية. تؤكد معظم المجلات على أهمية توثيق المراجع المستخدمة في كتابة الورقة العلمية اذ تتفق اغلبها على استخدام معيار جمعية علم النفس الامريكية APA في توثيق الاستشهاديات المرجعية وكتابة المصادر.
6. القوالب الجاهزة. معظم المجلات تكتفي بالتعليمات الخاصة بالجوانب الشكلية والتنظيمية للورقة العلمية. وعدد قليل منها يعتمد القوالب الجاهزة.
7. التنضيد. تشترط معظم المجلات استخدام نظام معالجة النصوص [Words] في كتابة مسودات الأوراق العلمية.
8. ورد في عدد قليل من المجلات تعليمات حول طريقة ترتيب محتوى الأوراق العلمية من العنوان إلى المصادر. لكنها غالبا في إطار الاجتهادات الذاتية.

بشكل عام نعتقد ان الضوابط وشروط النشر لمعظم المجلات المدروسة، هي ذاتها التي كانت موجودة عندما كانت المجلات تصدر بصيغة ورقية فقط. باختلافات بسيطة جداً. حتى ان البعض منها لازال يطالب الباحث تقديم نسخة ورقية من البحث. بالتالي لم تستحدث متطلبات جديدة تتلاءم مع الإتاحة الرقمية للأوراق العلمية. علمًا ان الإتاحة الرقمية للأوراق العلمية تستوجب تنفيذ بعض الإجراءات التي من شأنها ان تحسن من ظهورها في محركات البحث. مثل إدراج البيانات الوصفية للملفات وإنشاء الروابط بين الاستشهاديات المرجعية ومواقعها على الانترنت. فضلاً عن تضمين الورقة لخصائص نصية مهمة مثل تميز العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية بخاصية الرؤوس...الخ.

2. المضامين الأساسية للبنية المقترحة

ان فكرة تقديم مقترح متكامل، يتضمن نموذج لبنية الأوراق العلمية متوافق مع خصائص ومتطلبات المجلات العلمية في مجال المعلومات والمكتبات. يجب ان يكون عمل تشترك فيه المؤسسات العلمية والأكاديمية، ويخضع لتقييم لجنة من الخبراء حتى يتم الاتفاق عليه كمعيار عربي موحد لبنية الأوراق العلمية. وعليه، يمكن لنا ان نجتهد في بيان أهمية وجود مثل هذه البنية، وما هي المضامين الرئيسية التي يفترض ان تتضمنها، ونترك لتلك الجهات مسؤولية تقديم

ISSN:2661-7781

مثل هذا المعيار. بالتالي لا باس ان تكون بنية [IMRaD] هي منطلق لبلورة معيار عربي لبنية الأوراق العلمية، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصائص منهجية البحث في مجال المعلومات والمكتبات، و طبيعة التداخل بين البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في ذات المجلة. وفيما يأتي بعض الأساسيات التي نقترحها لتكون جزء من المعيار العربي وكما مبينة في الشكل (1):

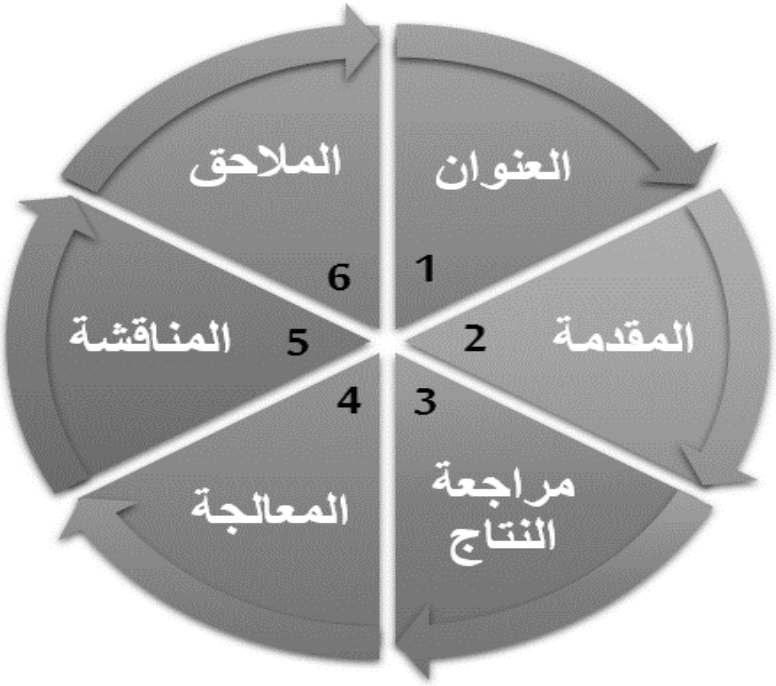

الشكل 1: الاقسام الرئيسة للبنية العربية الموحدة للأوراق العلمية

وفيما يأتي نبين أهم المعلومات المطوب تضمينها في كل قسم من هذه الأقسام الخاصة بالبنية الموحدة وتتوافق مع متطلبات الإتاحة الرقمية وكما يأتي:

1. **صفحة العنوان**. نقترح ان تتضمن هذه الصفحة:

أ- بيانات التأليف: ويتضمن هذا القسم مجموعة من المعلومات وكما يأتي:

- العنوان الكامل للورقة العلمية.
- اسم الباحث أو الباحثين مكتوب بالصيغة المعتادة له في الأوراق السابقة. بمعنى المحافظة على صيغة ثابته للاسم.
- مع كل اسم يجب ذكر الشهادة واللقب العلمي فضلاً عن البلد والمؤسسة التي يعمل بها.

- البريد الالكتروني الرسمي له.
- رابط إلى حسابه على Google Scholar أو على الشبكات الأكاديمية (اختياري).
- رابط إلى حساباته على شبكات التواصل الاجتماعي (اختياري).
- رابط إلى صفحته الشخصية أو موقعه الشخصي أو صفحته ضمن الموقع الرسمي للمؤسسة التي يعمل بها. (اختياري).
- رابط لسيرته الذاتية (اختياري)

ب-المستخلص. ويتضمن وصف دقيق ومختصر عن المضامين الموضوعية للورقة العلمية ويفضل ان يكون باللغتين العربية والانكليزية. ولا يتجاوز عن (300) كلمة.

- مجموعة من الكلمات المفتاحية لا تقل عن (4) يراعى فيها عدم تكرارها بالعنوان.
- رابط إلى ورقة بحثية للباحث نفسه تتكامل أو تتقارب مع الورقة الحالية (اختياري).

2. **المقدمة:** بيان مفصل يتضمن ما يأتي:
   أ. تمهيد مقتضب لموضوع الورقة
   ب. مشكلة وتساؤلات البحث.
   ت. اهمية واهداف البحث.
3. **مراجعة للنتاج الفكري.** ويتضمن هذا القسم ما يأتي:
   أ. الإطار النظري لموضوع البحث
   ب. أهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة.
   ت. الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث.
4. **المعالجة.** وتتضمن ما يأتي:
   أ. منهجية البحث وحدوده
   ب. مجتمع وعينة البحث.
   ت. ادوات جمع البيانات
   ث. المعالجات الاحصائية والمقاييس الكمية والنوعية.
   ج. عمليات التحليل والمعالجة.
   ح. النتائج المستخلصة.
5. **المناقشة.** وهو الجزء المخصص لمناقشة نتائج البحث ويتضمن ما يأتي:

أ. أهم الاستنتاجات بناء على النتائج.
ب. مقترحات وتوصيات.
ت. رؤية مستقبلية وارشادات لمن يأتي لاحقا.
6. **الملاحق**. كل ما استعان به الباحث لإنجاز بحثه ويتضمن ما يأتي:
أ. مصادر المعلومات التي اعتمد عليها.
ب. الوثائق والمستندات ذات العلاقة.
ت. نماذج من الأدوات التي استخدمها في جمع البيانات.

مجمل المضامين التي قدمناها لتكون جزء من بنية عربية موحدة للأوراق العلمية لمتطلبات الإتاحة الرقمية من خلال المجلات المتخصصة في مجال المعلومات، يمكن التعبير عنها بشكل مختصر [**TILPDA**] وهي عبارة عن الحروف الأولى لكل قسم من أقسام البنية المقترحة مع التأكيد ان بعض المضامين لا يشترط استخدامها كلها الا في حالة الاستخدام والافادة منها.

3. مناقشة

بداية علينا ان نقر ان الإتاحة الرقمية للأوراق العلمية من خلال المجلات الرقمية تعطي مساحة من التفاعل أكبر بكثير مع مثيلاتها الورقية. ولعل أبرز هذه الميزات هي سهولة الاتصال بالباحث والتعرف عليه عن قرب والاطلاع على نتاجه الفكري السابق واهتماماته الموضوعية ولا شك أن نجاح أي بنية عربية للأوراق العلمية يجب ان يحقق هذه الغاية. في اتجاه آخر يمكن دائماً من خلال الإتاحة الرقمية تحقيق الترابط الموضوعي بين البحث الحالي والبحوث والدراسات المشار اليه. لذا يجب ان نحرص على تتضمن رابط النص الكامل في الاستشهاديات المرجعية طالما كان ذلك ممكنا. ومما لا شك فيه، ان وجود بنية موحدة يجب ان يتكامل مع القوالب الجاهزة للمجلات التي تعد وسيلة فعالة في بناء نمط متشابه لكل الأوراق المنشورة.

وهنا لا بد ان نشير إلى ان كل المجلات المدروسة كانت تحتوي على ضوابط نشر ولكن بمسميات مختلفة، منها الضوابط، التعليمات، الارشادات، المبادئ...الخ. ويظهر عليها التشابه إلى حد كبير باختلافات بسيطة في الجوانب الشكلية. كما لا حظنا ان معظم المجلات تلك لا تدعم وجود قالب جاهز لمحتوى الأوراق العلمية. بالتالي يقع على عاتق هيئة التحرير اعادة التنسيق مرة اخرى لمحتوى الأوراق العلمية لتكون ملائمة للمواصفات الخاصة بالمجلة. وحتى الان لا يوجد هناك معيار متفق عليه لبنية الأوراق العلمية، اذ وجدنا ان هناك مساحة من الحرية للباحثين في تنظيم

محتوى اوراقهم العلمية. معظم المجلات تتجاهل بعض ضوابطها خاصة الحد الاقصى لعدد الصفحات.

وعلية نوصي كل المجلات المتخصصة في مجال المعلومات ان تعتمد على قالب معد بحرفية عالية، ويفضل ان تكون هذه القوالب موحدة في معظم المجلات حتى يألفها الباحثون والقراء. وهنا لا بد ان نشير ان البنية الموحدة يمكن ان تسهم في تبسيط إجراءات النشر وتخفف الأعباء عن هيئات تحرير المجلات، فضلاً عن أهميتها للباحثين الذين لا يعود عليها التعديل المستمر في المواصفات الشكلية والتنظيمية لأوراقهم العلمية. كما من المهم الإشارة إلى ان وجود بنية موحدة لا يغني عن وجود ضوابط ومبادئ للنشر المعهودة في المجلات حاليا. لكننا نوصي بأهمية مراجعتها وتهذيبها والالتزام بها لتكون متوافقة مع خصائص البيئة الرقمية. وأخيرًا نوصي الأقسام العلمية والاتحادات والجمعيات العلمية المتخصصة في مجال المعلومات إلى أهمية مراجعة الأفكار المطروحة للبنية المقترحة وبالإمكان الأخذ بها أو التعديل عليها لتكون بنية عربية موحدة تعتمدها المجلات العربية المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات وبذلك نحقق السبق على باقي التخصصات العلمية الأخرى، التي لم تعتمد لحد الآن مثل هذه البنية على حد علم الباحث.

مصادر ومراجع الدراسة

1. Day, R. A.. The Origins of the Scientific Paper: The IMRAD Format. **Amarical Medical Association Journal**, (1989) 16-18. Retrieved from http://www.amwa.org/default/publications/journal/scanned/v04.2.pdf

2. Laakso, M., Welling, P., & Bukvova, H.. **The Development of Open Access Journal Publishing from 1993 to 2009**. *PLOS ONE*. (2011) doi: https://doi.org/10.1371/journal.pone.0020961

3. Nair, P. R., & Nair , V. D.. ***Organization of a Research Paper: The IMRAD Format. In: Scientific Writing and Communication in Agriculture and Natural Resources.*** **Springer**. (2014) Retrieved from https://gato-docs.its.txstate.edu/jcr:dbfbbad9-c91f-4fcb-bdc3-81d096c39893/IMRAD.long.pdf

4. فريبا سبكروج، كاتيون فلاحي، و طاهرة جالدره.. **دراسة وتحليل عناصر البنية الهيكلية (الموضوع، الحبكة، والرؤية) لرواية اساتذة الوهم لعلي البدر**. اداب الكوفة. (2019)

ISSN:2661-7781

هوامش الدراسة

[1] فريبا سبكروج، كاتيون فلاحي، و طاهرة جالدره. **دراسة وتحليل عناصر البنية الهيكلية (الموضوع، الحبكة، والرؤية) لرواية اساتذة الوهم لعلي البدر**. اداب الكوفة. (2019).

[2] Day, R. A.. The Origins of the Scientific Paper: The IMRAD Format. *Amarical Medical Association Journal*, 16-18. Retrieved from http://www.amwa.org/default/publications/journal/scanned/v04.2.pdf

[3] Laakso, M., Welling, P., & Bukvova, H. (2011). **The Development of Open Access Journal Publishing from 1993 to 2009**. *PLOS ONE*(1989). doi: https://doi.org/10.1371/journal.pone.0020961

[4] Nair, P. R., & Nair , V. D.. ***Organization of a Research Paper: The IMRAD Format. In: Scientific Writing and Communication in Agriculture and Natural Resources***. Springer. (2014) Retrieved from https://gato-docs.its.txstate.edu/jcr:dbfbbad9-c91f-4fcb-bdc3-81d096c39893/IMRAD.long.pdf

[5]Nair, P. R., & Nair , V. D. . *Op-cit.*, p. 25

ملاحق الدراسة

المجلات التي تم فحص ضوابط وتعليمات النشر فيها.
1. مجلة المكتبات والمعلومات: مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بشؤون المكتبات والتوثيق والمعلومات وتكنولوجياتها الحديثة، تصدر عن مخبر بحث: تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية.
2. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات مجلة إلكترونية علمية محكمة نصف سنوية، تقوم بنشر المقالات التي تمثل البحوث الأصلية.
3. مجلة "اعلم" هي دورية علمية محكمة يصدرها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) مرتين في السنة
4. مجلة ببلي فيليا لدراسات المكتبات والمعلومات. مجلة فصلية تصدر عن جامعة العربي التبسي تبسة
5. المجلة العراقية للمعلومات والمكتبات. مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات.
6. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات. مجلة نصف سنوية محكمة متخصصة تعنى بنشر الدراسات والبحوث العلمية في مجال الأرشفة والتوثيق والمكتبات والمعلومات . تصدر عن مؤسسة التميمي.
7. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات
8. المجلة الاردنية للمكتبات والمعلومات. مجلة فصلية محكمة متخصصة تصدرها جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، تنشر أبحاثها في مجال العلوم الإنسانية.
9. المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات. مجلة علمية محكمة يصدرها المعهد العالي للتوثيق بجامعة منوبة تونس، تنشر أبحاثها باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
10. المجلة العراقية لدراسات المعلومات والمكتبات والتوثيق. مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن جمعية اختصاصي المعلومات والمكتبات والتوثيق العراقية.
11. المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات. مجلة علمية محكمة فصلية. تصدر عن الجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات.
12. المجلة الجزائرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف. مجلة علمية محكمة تصدر عن جمعية المكتبات والمعلومات الجزائرية.
13. المجلة السورية للمعلومات. دورية علمية محكمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات وتقاناتها تصدر عن الجمعية السورية للمكتبات
14. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات: مجلة علمية دولية محكمة تصدر فصليا عن الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.
15. المجلة الدولية للمعلوماتية. هي مجلة علمية محكمة، متخصصة في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات تصدر نصف سنوية عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية
16. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات. هي مجلة محكمة متخصصة في علوم المكتبات والأرشيف والتوثيق والمعلومات تصدر بتونس منذ عام 1997 عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
17. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات: دورية علمية محكمة نصف سنوية يصدرها قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب-جامعة القاهرة.
18. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. مجلة علمية محكمة تصدر عن دار المريخ أربع مرات في السنة. تعني بالدراسات والأبحاث وعروض الكتب في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف.
19. المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة" تصدر فصليا عن المؤسسة العربية لإدارة المعرفة.
20. المجلة الليبية للمكتبات والمعلومات والارشيف. تصدر عن الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات.

ملحق المجلات التي تم فحص ضوابط وتعليمات النشر فيها